

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١ (م) لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية محافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٧/١٠/٢٠٠٩ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٣٠/١٢/٢٠٠٩ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٢٣٧٥٠٨ ج (فقط ثمانية ملايين ومائتان وسبعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وثمانية جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٠٦٤٧٥٤ ج (فقط سبعة ملايين وأربعة وستون ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١١٧٢٧٥٤ ج (فقط واحد مليون ومائة واثنان وسبعون ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١٢/٣١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى